الأزمة الأوكرانية والعلاقات الروسية - الأمريكية
التاريخ والجيوستراتيجية

أم د. كوثر عباس الربيعي (*)

Ukrainian crisis is the fuse hot and inflamed can restore the atmosphere of the Cold War between the poles of the global conflict, the United States and the West on the one hand and Russia on the other hand, as a result of conflicts of interest and geopolitical influence on the chessboard Eurasian generally as Russia look to neighboring areas, which were up until recently associated with it in a single political entity, as until now an integral part of its national security, and that the tensions in the region lead to unbalance the existing forces for more than two decades.

المقدمة

يطلق توصيف الازمة الاوكرانية على التجاذبات الجيوستراتيجية التي شهدتها جمهورية اوكرانيا منذ أواخر عام 2013، والتي قادت إلى تداعيات دولية واسعة وباتت تهدد امن القارة الاوربية لما تخللها من تدخلات خارجية ولاسيما التنافس الأمريكي – الروسي على النفوذ في المنطقة مما أعاد إلى الأذهان أيام الحرب الباردة التي غادرها العالم منذ ربع قرن.

ولم تكن الأزمة التي بدأت في 21/11/ 2013، بحركة احتجاج واسعة شهدتها العاصمة والعديد من المدن بسبب رفض رئيس البلاد آنذاك(فيكتور يانوفيتش) عقد اتفاق شراكة تجاري مع دول الاتحاد الأوربي، حدثا منفصلا عما قبله بل إن ما جرى يومها كان استمرارا لحالة عدم الاستقرار التي تشهدها هذه الدولة الأوربية منذ تفكيك الاتحاد السوفيتي وحصولها على الاستقلال في العام 1991. كما أن الخلفية

(*) مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية.

التاريخية للازمة وضعت أوكرانيا على تخوم المشكلات الأوربية مع روسيا الاتحادية الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي وكانت أوكرانيا تمثل جزءا مهما من تكوينه .

فرضية البحث

إن الأزمة الأوكرانية التي تعددت فصولها تحدث في بلد يمثل منطقة للتنافس بين المصالح العالمية، وان مستقبل العلاقات الأمريكية – الروسية في المنطقة يرتبط بطريقة التعامل مع ما يحدث في أوكرانيا من تفاعلات ذات تأثير استراتيجي، وهي مرشحة للاستمرار في المدى المنظور لأنها جزء من الصراع حول المصالح والنفوذ بين الولايات المتحدة وروسيا.

هيكلية البحث

من اجل إثبات فرضية البحث تم تقسيمه إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

المبحث الأول: القضية الأوكرانية: بين التاريخ والجغرافيا السياسية.

المبحث الثاني: العلاقات الروسية –الأوكرانية بعد عام 1991.

المبحث الثالث: الموقف الأمريكي– الأوربي من الأزمة

المبحث الرابع: أوكرانيا ومستقبل العلاقات الأمريكية – الروسية

المبحث الاول:

الأزمة الأوكرانية الخلفيات التاريخية والجغرافية

يمتد تاريخ نشوء دولة أوكرانيا إلى القرن التاسع الميلادي إذ تأسست على أيدي السلاف الشرقيين، واتخذت من مدينة كييف عاصمة لها. لكنها عادت لتتفكك في القرن الثاني عشر وتتقاسمها عدد من الدول المجاورة. وفي القرن التاسع عشر خضع الجزء الأكبر منها إلى الإمبراطورية الروسية، وبقيت أجزاء منها تحت السيطرة النمساوية والهنغارية، وبعد استقلالها على أثر الحرب العالمية الأولى أصبحت في 30 كانون الثاني/يناير 1922 من مؤسسي الاتحاد السوفيتي، ثم من مؤسسي منظمة الأمم المتحدة في عام 1945. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي أعلنت أوكرانيا استقلالها في 24/8/1991. ثم حاولت بسط سيادتها على شبه جزيرة القرم التي كانت قد ألحقت بها قانونيا في عام 1954م أبان الحقبة السوفيتية، وكان ذلك من الأسباب

الرئيسة لتوتر العلاقات مع روسيا فضلا عن سيطرة أوكرانيا على أسطول البحر الأسود. وفي شهر أيار/مايو 1997 تمت تسوية النزاعات الروسية– الأوكرانية حول أسطول البحر الأسود وبعض القضايا.[1]

وجغرافيا تعد جمهورية أوكرانيا ثاني دولة أوربية من حيث المساحة بعد روسيا، إذ تبلغ مساحتها (603.700) كم مربع. وتقع في الجنوب الغربي من قارة أوربا، يحدها من الشمال روسيا البيضاء، ومن الشرق روسيا، ومن الجنوب البحر الأسود وبحر أزوف. أما حدودها الشرقية فتشترك فيها كل من المجر وسلوفاكيا وبولندا ومن الجنوب الغربي رومانيا ومولدافيا.([2]) وتمتاز أوكرانيا بخصوبة أراضيها الزراعية، وثرواتها المعدنية ولاسيما الحديد مما يسّر نشوء الصناعات على أراضيها أبان الحقبة السوفيتية.

وتمثل التركيبة السكانية في أوكرانيا عاملا من عوامل التأزم، فأوكرانيا بلد متعـدد الاثنيات والأعـراق والأديان واللغات، وهو منقسم بين شرق يتكلم سكانه الروسية وتبلغ نسبتهم 24% ويعتبرون روسيا بلدهم الأم، وبين غرب يتكلم اللغة الأوكرانية وتبلغ نسبتهم 67% ويدعو إلى الانضمام للاتحاد الأوربي، وهناك لغات أخرى مثل الرومانية والبولندية والمجرية كما تستخدم اللغة الانكليزية ، والمسيحية هي الدين الرسمي للدولة.[3]

وعلى الرغم من إن الروس لا يمثلون سوى خمس السكان إلا أن بصمتهم الثقافية تذهب بعيدا إذ كانت الروسية هي اللغة الأولى في البلاد وعندما وصل الرئيس فيكتور يوشينكو ذي الميول الغربية إلى الحكم في عام 2005، كانت نحو 60% من البرامج التلفزيونية والصحف باللغة الروسية و 40% بالأوكرانية، وعندما ترك منصبه في عام 2010، تحولت النسبة إلى العكس تقريبا.[4] وقد شهد العقدان الماضيان محاولات استقطاب قام بها الغرب بقيادة الولايات المتحدة لضم الدول التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي أو الكتلة الشرقية سابقا إلى حلف شمالي الأطلسي (الناتو). وبالطبع فان للولايات المتحدة مصالحها جراء توسيع الحلف نحو الشرق. وعلى الرغم من انضمام عدة دول من المجموعة السوفيتية سابقاالى الحلف،[5] إلاأن الممانعة الروسية حالت دون انضمام أوكرانيا وجورجيا للناتو. اذ رفضت روسيا التي تنظر إلى

الناتو بشك وريبة وتعده تهديدا لمصالحها، انطلاقا من ذكريات الحرب الباردة .[6] في عام 1991توصلت روسيا وأوكرانيا إلى اتفاق يقضي بالإبقاءعلى مقر أسطول البحر الأسود الروسي في ميناء سيفاستوبول. في جزيرة شبه القرم .[7]

ودون الدخول الى تفاصيل تاريخ الأزمات السياسـية الحديثة التي عانت منها أوكرانيا بعد إعـلان استقلالها في العام 1990م، يمكن التأكيد أنها دخلت وخلال العقد الأخير (ما بين العام 2004 و 2014م) فقط إلى ثلاث أزمات جيو سياسية وجيواستراتيجية، نتجت عن الصراع على النفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من جهة وروسيا الاتحادية من جهة أخرى. وكان أول تلك الأزمات في عام 2004، فيما سمي بالثورة البرتقالية، ثم في عام 2010 أبان انقسام قطبي الثورة البرتقالية، فيكتور يوشنكو ويوليا تيموشينكو، ثم في العام 2013 على خلفية تعليق الحكومة الأوكرانية توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وما أعقب ذلك من تدخلات أمريكية وروسية في الشأن الداخلي الأوكراني للتأثير على مستقبل الخارطة السياسية الأوكرانية باتجاه مصالح كل منهما في منطقة اوراسيا.[8]

وبمتابعة الأزمات سالفة الذكر نجدها مترابطة ومتداخلة بشكل كبير، إلا أن أبرزها تمثل في قضية العلاقة مع أوربا وعدم توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي في 12/11/2013، وما أعقبه من تظاهرات واحتجاجات من الأطراف المؤيدة للانضمام إلى الاتحاد الأوربي، أدت إلى الإطاحة بالرئيس الأوكراني بترو بوروشينكو الموالي للغرب في أيار/ مايو 2014، والذي أتم توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي .

أما الأزمة التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 بتظاهرات، عمت العاصمة كييف، اثر رفض الرئيس الأوكراني السابق فيكتور يانوكوفيتش (المقرب من روسيا) الاتفاقية التي تؤمن مزيدا من التقارب الاقتصادي مع الاتحاد الأوربي.[9] وطالب المشاركون في التظاهرات بانضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوربي، بعد تعليق يانوكوفيتش، التوقيع على الاتفاقية.

ومع بداية عام 2014 تصاعدت وتيرة الاحتجاجات، ورافقتها أعمال عـنف أدت إلى مقتل عدد من المحتجين، ومن القوات الأمنية الحكومية، وفي ظل تلك الظروف

صّوت مجلس النواب على عزل الرئيس يانوكوفيتش. ورافق ذلك الإجراء إلغاء قانون اللغة للأقليات ويضمنها اللغة الروسية، وتم إعلان اللغة الأوكرانية لغة رسمية وحيدة للبلاد.[10]

أزمة جزيرة القرم: كما يحدث في كل ازمة فعند تطورها تلد أزمات أخرى، وقضية شبه جزيرة القرم تدخل ضمن هذا الإطار. فقد ألحقت بأوكرانيا في عام 1954 بقرار من الرئيس السوفيتي آنذاك نيكيتا خروشوف، وفي عام 1991م بقيت القرم جمهورية ذاتية الحكم وألحقت بأوكرانيا، وحافظت روسيا على وحدة أوكرانيا في مذكرة بودابست للضمانات الأمنية التي تم توقيعها عام 1994م. وكانت جمهورية القرم ذات حكم ذاتي، تضم نحو مليوني مواطن ولها برلمانها الخاص، وقد أدى إلغاء قانون اللغة للأقليات إلى احتجاجات في الأقاليم المستاءة مما يحصل في العاصمة، ورأى سكان تلك الأقاليم ، ولاسيما سكان شبه جزيرة القرم، إن القرار عنصري ويدل على الاتجاهات المعادية لروسيا. وفي 16 آذار/مارس اجري استفتاء للانفصال عن أوكرانيا والانضمام إلى روسيا، وجاءت النتيجة لصالح الانضمام إلى روسيا بنسبة 95%.[11] وبعد هذا التصويت، أقر المشرعون الروس إبطال القوانين الأوكرانية في شبه جزيرة القرم، وإخضاعها للتشريعات الروسية. وحدد البرلمان مهلة حتى 1 كانون الثاني/يناير 2015 من أجل الاندماج الاقتصادي والمالي، والائتماني لشبه جزيرة القرم، والنظم القانونية في الاتحاد الروسي.[12]

لهذا السبب اتهمت الحكومة الأوكرانية الجانب الروسي بالتدخل في شؤونها الداخلية بينما أنكر الطرف الروسي هذه الادعاءات . وتأزم الوضع في أوكرانيا. وقد وافق مجلس الاتحاد الروسي على طلب الرئيس (فلاديمير بوتين) استخدام القوات الروسية في أوكرانيا بينما استدعى مجلس الأمن القومي الأوكراني كامل قوات الاحتياط المسلحة. وتصاعد التوتر بين الأطراف المؤيدة لروسيا والأطراف المؤيدة لحكومة أوكرانيا .[13]

المبحث الثاني:

العلاقات الروسية –الأوكرانية بعد عام 1991

بالنظر لما تمثله أوكرانيا من عمق استراتيجي لروسيا وانها كانت في يوم ما جزءا من الدولة السوفيتية التي ضمتهما معا، ثم أصبحت جارة لها من الشرق بعد الاستقلال، فان الأزمة كشفت الكثير من أبعاد الدور الروسي .

يرتبط الاهتمام الروسي بأوكرانيا بعوامل استراتيجية عدة يتداخل فيها التاريخ والجغرافية والثقافة مع الاقتصاد والأمن. وحسب محللين استراتيجيين أمريكيين فان روسيا لا يمكنها الفكاك من علاقتها بأوكرانيا . ويلخص هنري كيسنجر (وزير الخارجية الأمريكي في رئاسة ريتشارد نيكسون **1969–1974**) ذلك بالتأكيد إن أوكرانيا لا تعد بلدا اجنبيا بالنسبة لروسيا اذ بدأ التاريخ الروسي فيما كان يعرف ب (كييف–روس) وانتشرت الديانة التي يعتنقها الروس هناك، كما كانت أوكرانيا جزءا من روسيا لعدة قرون وخاضا سوية العديد من المعارك منذ مطلع القرن الثامن عشر، وعلى ارض أوكرانيا استقر الأسطول الروسي في البحر الأسود، باختصار ان اوكرانيا جزء من التاريخ الروسي.([14] اما مادلين أولبرايت (وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس بيل كلنتون **1993–2001**) فان المشكلة بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية: " ان روسيا الواثقة هي أيضا روسيا الميالة إلى إثبات نفوذها، وروسيا التي تشعر بالمرارة إلى حد ما"([15] وتضيف: " لقد تحدثت اميركا عن حلم أوربا الديمقراطية الموحدة، لكن روسيا تصر على النظر إلى أوربا باعتبارها مكانا للمنافسة يكون الربح فيها لطرف على حساب خسارة الطرف الآخر، مكان تسعى فيه البلدان الكبرى إلى إدخال البلدان الصغيرة في دائرة نفوذها"[(16)]

ويتفق اغلب المحللين مع وجهة نظر أولبرايت بان السياسة الخارجية الحالية للروس تقوم على استعادة النفوذ والهيبة في العالم، وأن الرئيس فلاديمير بوتين ينتهج هذه الإستراتيجية عبر اختبار نقاط التأثير في الجانب الأميركي، والإدارة الأميركية لا تخفي انزعاجها من الطموحات الجيوسياسية التي عادت روسيا للعمل عليها، وهو موضوع حساس أساساً منذ حرب صيف **2008** في جورجيا، الدولة التي أرادت الخروج من فلك السياسة الروسية ولم تفلح.

إن ما تدل عليه المؤشرات كلها هو أن الأزمة في أوكرانيا ذاهبة إلى مزيد من التعقيد، والحلول تبدو أكثر تعقيداً، لاسيما وأن العالم برمته الآن موجود في تلك الساحة المضطربة، ويبدوإن الوقت يعمل الى جانب روسيا في أوكرانيا لكون المعطيات الجيوسياسية لمصلحتها بدءاً من هيمنة الأرثوذوكسية بنسبة 70% مرورا بالانتشار الواسع للغة والثقافة الروسيتين وصولاً إلى الجغرافيا إذ تحتضن روسيا المنطقة بينما يتعامل معها الاتحاد الأوروبي وأميركا بوساطة دول مهتمة بالحماية والدعم الأطلسيين لنفسها قبل جيرانها.[17]

هذه الوقائع تؤكد عدم رغبة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أو حاجته للتدخل في أوكرانيا وهو يملك من أوراق الضغط عليها ما لا يملكه الآخرون، بدءاً من ورقة الروس الأوكرانيين ومعهم ورقة الغاز الذي يشكل حاجة حيوية لأوكرانيا، فضلا عن المديونية الأوكرانية اذ تدين اوكرانيا لشركة غاز بروم الروسية بما قيمته 1,5 مليار دولار(فواتير مستحقة الدفع)، كما كانت روسيا تستعد لإقراضها مبلغ 15 مليار دولار مغطاة بسندات خزينة الدولة الاوكرانية، فضلا عن العمالة الاوكرانية في روسيا التي تبلغ بحدود 3,3 مليون عامل،[18] كما تمثل روسيا سوقا واسعة للصناعات الاوكرانية.. وإن اعتماد أوربا على روسيا في الحصول على الغاز الطبيعي وموارد الطاقة يمثل عائقا أمام أي دور أوربي لتصعيدالأزمة.[19]

واستنادا الى المعطيات الجيوسياسية العديدة يرى هنري كيسنجر (وزير الخارجية الأمريكي الأسبق) أن أوكرانيا شريك اقتصادي رئيس تود روسيا ضمه إلى الاتحاد الاوراسي ([20]) وهذه الأهمية الخاصة لأوكرانيا هي التي صنعت المشكلة الأساسية وهي صورة روسيا كقوة عظمى. ويلخص زبيغنيو بريجنسكي في كتابه (رؤية إستراتيجية :امريكا وازمة السلطة العالمية) التفكير الروسي فيما يجري في أوكرانيا بتأكيد كونها من الدول الأكثر تعرضا للخطر الجيوسياسي في حالة تراجع الدور الأمريكي وهي مهددة بالابتلاع من قبل روسيا وإذا ما تحققت الخطوة السابقة بنجاح تصبح أوكرانيا في بوتقة القوة الروسية الجديدة وهو ما يثير القلق من إمكانية إعادة تشكيل الهيمنة الروسية على مناطق شرق ووسط اوربا.[21]

ولأوكرانيا دور مهم في تجارة الطاقة الروسية فهي سوق للغاز الروسي وتمر عبر أنابيبها نحو 80% من صادرات الغاز الروسي الى اوربا. وعسكريا تعد أوكرانيا دولة عازلة وهي موطن لأسطول البحر الأسود الروسي.[22] وقد سبق لروسيا أن عملت على منع التقارب الأوكراني مع دول الاتحاد الأوربي عبر الضغط عليها بعقوبات اقتصادية لاسيما قطع مبيعات الغاز الروسي في عامي 2004 و 2006، مما أدى إلى وقوع البلاد في أزمة اقتصادية خانقة واضطرت إلى التراجع عن قرارها.[23] وترى روسيا في جهود الاتحاد الأوربي للتوسع شرقا وضم أوكرانيا حتى ولو من خلال اتحاد شراكة محدودة نسبيا، خطوة تنذر بالخطر لأنها تفتح الباب أمام دول أخرى للانضمام إلى المؤسسات الغربية، ليس الاقتصادية فحسب بل أيضا الأمنية لاسيما وان أوكرانيا عضو في شراكة الناتو من اجل السلام، وقد يشجع ذلك على انضمامها للحلف مستقبلا وهو الأمر الذي تعارضه روسيا.([24]

مع ذلك، هناك تعقيدات حادة في الوصول إلى حل للأزمة الأوكرانية تقف وراءها الولايات المتحدة قد تؤدي إلى نشوب معركة كسر عظم بين أمريكا وروسيا، إذ وصلت إلى حد تهديد روسيا باستخدام السلاح النووي في حال تمادى الغرب وأمريكا في ابتلاع أوكرانيا وضمها إلى حلف الناتو وكان تحليق القاذفات الروسية العملاقة فوق خليج المكسيك رسالة تحذير شديدة لوقف هذا التمادي واللعب بورقة الأمن القومي الروسي.[25]

لذا كان على روسيا ان تحدد موقفها وخياراتها بوضوح عما يجري عند تخومها جغرافيا ويهدد امنها عسكريا واقتصاديا.

ثانيا: روسيا في مواجهة الأزمة

تحددت خيارات روسيا في مواجهة الازمة في ضرورة التعامل بحزم بعد ان اشعر التحرك الغربي الروس بالقلق من تحريك النزاعات المجمدة بين الدول التي كانت ذات يوم جزءا من كيان دولي واحد، وتهديد الموارد الطبيعية الحيوية ومنع روسيا من توسيع مناطق نفوذها لأغراض التجارة والسياسة. اذن المطلوب روسيا كان ردع التدخل الغربي في البلدان المهمة لها. فضلا عن ذلك وقبيل بدء الأزمة كانت المعارضة الروسية

لتوسيع حلف شمالي الأطلسي وضم اوكرانيا اليه تنطلق من نظرة شك وريبة لأسباب عدة:[26]

1: ان توسيع الناتو شرقا يمثل اسلوبا موجها لتهديد روسيا الاتحادية.

2:إن توسيع الحلف يخالف الوعود التي أعطيت إلى روسيا عندما توحدت ألمانيا.

3: ان توسيع الحلف يعني نشر القوة العسكرية الغربية لتصل إلى تخوم روسيا الاتحادية، ومما يؤكد المخاوف الروسية قيام الولايات المتحدة بنشر الدرع الصاروخي على أراضي كل من بولندا والتشيك.

4: إن توسيع الحلف يؤدي إلى تنشيط النزاعات القومية في روسيا.

لقد كانت اوكرانيا منذ استقلالها هدفا لحلف شمالي الاطلسي، اذ واصل الحلف تمدده بضم دول سوفيتية سابقة طيلة العقدين الماضيين، فضم كلا من المجر وبولندا وتشيكيا في عام 1997، وفي عام 2004 انضمت جمهوريات البلطيق السوفيتية سابقا (ليتوانيا ولاتفيا واستونيا) ثم تبعتها في عام 2008 كرواتيا والبانيا.. اما الجمهوريات السوفيتية السابقة الأخرى 0اوكرانيا وجورجيا ومولدافيا وكازاخستان وارمينيا واذربيجان) فهي مرشحة للانضمام للحلف.[27]

من كل ما تقدم يمكن القول ان الأزمة في اوكرانيا تشتمل على عناصر عدة وتشارك فيها اطراف كثيرة لذلك فان البعد الخارجي مرتبط كثيرا بخارطة الصراع الداخلية، اذ ترتبط المجموعات الموالية او المعارضة بأطراف خارجية تتدخل من اجل ضمان مصالحها، وفي مقدمة تلك الأطراف دولة روسيا الاتحادية.

المبحث الثالث:الموقف الأمريكي– الأوربي من الأزمة الأوكرانية

تكمن العقدة الحقيقية في الأزمة الأوكرانية في صيغة العلاقات الأوربية– الروسية التي تلقي بضلالها على العلاقات الأمريكية– الروسية، اذ تتعامل روسيا مع دول أوربا بمنطق القوة العظمى لاسيما وان تلك الدول بحاجة الى روسيا في مجال الطاقة.

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي قبل عقدين ونصف كان من بين القضايا المطلوب معالجتها، مسألة امتلاك ثلاث من جمهورياته السابقة، للسلاح النووي، وهي اوكرانيا

وكازاخستان وبيلا روسيا، وانصبت الجهود الأمريكية في هذه المرحلة نحو جمع السلاح لدى دولة واحدة لكي يسهل التعامل معها.

وفي مذكراته حول هذا الموضوع تحدث وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر عن الصعوبات التي واجهتها حكومته لإقناع أوكرانيا بالتوقيع على معاهدة ستارت للحد من الأسلحة (وهي معاهدة للحد من انتشار الأسلحة النووية عقدت في عام 1991) لتصبح دولة غير نووية، ولتبقى روسيا هي الدولة الوحيدة من المجموعة السوفيتية السابقة التي تمتلك سلاحا نوويا.[28]

وعلى الرغم من تعدد الأسباب لحدوث الأزمة التي كانت لها آثارها السلبية على الشعب الأوكراني . فقد استغلتها بعض الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة والدول الغربية وتدخلت في شؤون أوكرانيا بحجة دعم المعارضة، التي صنعت بأيد خارجية في محاولة لإعادة مشهد الثورة البرتقالية إلى البلاد سنة 2004 ، ولسحبها إلى معسكرها وتحجيم الحضور الروسي في الساحةالأوكرانية . وقد أرسلت الإدارة الأمريكية فكتوريا فولاند مسئولة الشؤون الخارجية الأمريكية لتلتقي بالمحتجين في ميدان الاستقلال في رسالة واضحة المرامي .[29]

اولا: الأهداف الأمريكية من التدخل في الأزمة

سعت الولايات المتحدة لاستغلال الأزمة الأوكرانية لتشويه صورة روسيا ومنع تمدد دورها في اوراسيا ومن اسباب الاهتمام الأمريكي: الموقع الإستراتيجي لأوكرانيا وغناها بالثروات الطبيعية فضلا عن كونها الممر للغاز الروسي إلى اوربا ولإشرافها على البحر الأسود. ويرتبط الاهتمام الأمريكي باوكرانيا بعوامل عدة في مقدمتها الاهتمام الأمريكي بالشأن الأوربي عموما وبشؤون الدول المنسلخة عن الاتحاد السوفيتي ومحاولة ابعاد النفوذ الروسي عن أوربا عبر استقطاب دولها الشرقية في مشاريع اقتصادية وأمنية مختلفة لضمان عدم تمكن روسيا من استعادة نفوذها في المنطقة أو إقامة تكتلات تضم من خلالها الدول التي كانت في السابق جزءا من الاتحاد السوفيتي.

ومنذ اعلان استقلال اوكرانيا في عام 1991، سارعت الحكومة الأمريكية إلى إقامة علاقات دبلوماسية معها، والإعلان عن رغبتها في " نجاح انتقال اوكرانيا الى دولة ديمقراطية ذات اقتصاد سوق مزدهر" [30] وحسب البيانات الأمريكية: "تتركز سياسة الولايات المتحدة في تحقيق وتعزيز أوكرانيا ديمقراطية ومزدهرة، وآمنة أكثر تكاملا عن كثب إلى أوروبا والهياكل الأوروبية الأطلسية"[31]

من اجل ذلك تم عقد ميثاق الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وأوكرانيا الذي ركز على تعزيز التعاون في مجالات الدفاع والأمن والاقتصاد والتجارة، وأمن الطاقة والديمقراطية والتبادل الثقافي. كما اكد على استمرار التزام الولايات المتحدة لدعم العلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وأوكرانيا. لتحقيق واحد من المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ومنحت الولايات المتحدة أوكرانيا افضلية تجارية وأنشأ الطرفان مجلسا للتجارة والاستثمار في إطار اتفاق البلدين على التعاون التجاري والاستثمار والعمل على زيادة الفرص التجارية والاستثمارية من خلال تحديد وإزالة العوائق أمام التدفقات التجارية والاستثمارية بين البلدين.كما ألغت تطبيق بعض القوانين المقيدة مثل تعديل جاكسون فانيك مما يتيح لأوكرانيا اقامة علاقات تجارية طبيعية . كذلك ترتبط الولايات المتحدة وأوكرانيا بمعاهدة الاستثمار الثنائية، وتشمل الصادرات الامريكية الفحم والآلات والمركبات والمنتجات الزراعية والأسماك والمأكولات البحرية والطائرات.بينما تستورد الولايات المتحدة من أوكرانيا، الحديد والصلب والكيماويات غير العضوية، والنفط، والطائرات، والمنتجات الزراعية. فضلا عن ذلك ساعدت الولايات المتحدة على انضمام اوكرانيا إلى العديد من المنظمات الدوليةبما فيها الأمم المتحدة ومجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. وأصبحت أوكرانيا عضوا غير مراقب في منظمة الدول الأمريكية.[32]

وينبغي النظر الى السياسات الأمريكية والتي تدخل العقوبات ضد روسيا باعتبارها وسيلة في اطار المسعى الاستراتيجي للهيمنة على (اوراسيا) والتي تمثل بدورها منطقة حيوية لأمن روسيا. ووجدت الادارة الأمريكية في الأزمة وفي الردود الروسية

على تطوراتها فرصة لحصار حكومة فلاديمير بوتين. وسارعت للاعتراف بالحكومة المؤقتة التي شكلتها المعارضة في تصعيد واضح للازمة. فالسياسات الأمريكية أوقدت الفتنة في اوكرانيا والتي قد تتطور إلى ما هو أسوأ في ضوء تاريخ الأحداث في الشرق الأوكراني والتي لم يستطع اتفاق جنيف بين روسيا واوكرانيا بحضور الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي وضع حد لها .

لقد حرصت الولايات المتحدة على التدخل في تحديد اتجاهات العلاقات الأوربية مع روسيا، وحاولت تشجيع بعض الدول الأوربية التي كانت محسوبة على النفوذ الروسي للانضمام إلى الناتو، مما يعني تهديد الأمن القومي الروسي.

في الوقت نفسه لا تعتزم الولايات المتحدة الدخول في مواجهة عسكرية مع روسيا بسبب أوكرانيا، ولخصت عقيدة الرئيس باراك اوباما ذلك بالتأكيد على عدم وجود رغبة لدى الولايات المتحدة الأمريكية في خوض حرب ضد روسيا، ليس فقط لأن أوكرانيا ليست عضواً في حلف الناتو، وأن الأحداث هناك لا تحمل تهديداً مباشراً لمصالح الأمن القومي الأمريكي، بل لأن مثل هذه الفكرة تعدّ بالنسبة لها غير معقولة على الإطلاق، ولكن مع ذلك، فإن إدارة أوباما التي يتهمها اليمينيون المحافظون واليساريون الليبراليون على حد سواء بالتردد وضعف الإرادة، لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي أيضاً، ومن هنا يأتي السير على الطريق المعهود، وهو طريق الدبلوماسية والعقوبات، كما إنه من غير الواضح، حتى للغرب، كيف سيكون تأثير الإجراءات المحتملة ضد روسيا، لاسيما وأن الرئيس بوتين هدد بخطوات عقابية.[33]

ومن الطبيعي، أن تدرك إدارة أوباما صعوبة الوضع في أوكرانيا، ولكن الشيء المهم بالنسبة لها أن ترى أنه من الممكن أن تتشكل في ذلك البلد حكومة موالية للغرب، وليس من قبيل المصادفة أن تقوم الادارة الأمريكية منذ البداية بدعم المشاركين في أعمال الاحتجاج المناهضة للحكومة.

وتمثل الموقف الأمريكي بثلاث إجراءات رئيسة بقصد دفع روسيا الى تغيير سياستها:

34
( )

1. دعم الحكومة الأوكرانية.

2.طمأنة حلفائها في الناتو من إمكانية قيام روسيا برد فعل (عدواني)
3.فرض عقوبات على روسيا.

وواقع الأمر فان الولايات المتحدة تعتمد في صراعها مع روسيا على امتلاك أقوى الجيوش وإمكانية ممارسة نفوذ دبلوماسي عالمي كبير فضلا عن دورها الفاعل في الاقتصاد العالمي. بينما تتركز قوة روسيا في اوراسيا، اذ يتمتع جيشها بالارجحية على جيوش المنطقة، ولديها شبكة من الحلفاء تتألف من الجمهوريات السوفيتية سابقا، التي تنتمي حاليا إلى منظمة معاهدة الأمن الجماعي والاتحاد الاوراسي (بيلاروسيا، أرمينيا، كازاخستان، وقرغيزستان طاجيكستان). وعلى الرغم من ان دور روسيا في الاقتصاد العالمي دون الدور الأمريكي، إلا أن انها تمتلك إمكانات اقتصادية كبيرة لاسيما في مجال الطاقة، ومبيعات الأسلحة والخدمات الفضائية. كما أتاحت الجغرافيا لروسيا أن تكون لاعبا محوريا في آسيا وأوربا. وهناك حاجة للدولتين للتعاون فيما بينهما لاسيما في مجالات الحد من انتشار الأسلحة النووية والأمن الإقليمي.[35] ان الانطلاق من الواقع يوصلنا الى حقيقة ان الجانبين الروسي والامريكي لن يستفيدا من التصعيد وأنهما مهما اختلفا على التفاصيل فان التفكير في تسوية الأمر بالأساليب الدبلوماسية يعد الحل الأفضل، وان الولايات المتحدة تدرك انه لا يمكن تجاهل دور روسيا في معالجة هذه الأزمة، لذا فإنها تراهن على العمل الدبلوماسي بالدرجة الاولى، ولم تطرح إمكانية الحل العسكري بأي شكل من الأشكال. ومن هنا جاءت الدعوات والمحاولات الحثيثة لتسوية الأزمة سياسيا.

ثانيا : محاولات تسوية الأزمة

جرت العديد من المساعي لتطويق الأوضاع المتأزمة في أوكرانيا، ولدى الحديث عن آفاق العلاقات الثنائية، يتوقع الخبراء بأن تكون هذه الأزمة حاسمة، وربما لسنوات طويلة مقبلة. وفي الوقت نفسه فإن أحداً ليس مهتماً بإيقاف تدهورها، فالزمن الراهن ليس زمن الحرب الباردة، والولايات المتحدة مضطرة للتعاون مع روسيا، باعتبارها لاعباً مهماً على الساحة الدولية، فمن دونها، لم تكن هناك مباحثات مع إيران على سبيل المثال"، كذلك التعاون الأمريكي– الروسي بخصوص سوريا وأفغانستان.

ولكن هل يوجد حل ؟ ان الاجابة على هذا التساؤل تقتضي الادراك بان تشابك الازمات في عالمنا المعاصر يؤدي بالضرورة إلى الحاجة لمعالجات اكثر شمولية ومن مداخل مختلفة.

ويطرح العديد من الباحثين والسياسيين الامريكيين حلولا للازمة تبدو هي الافضل من وجهة نظرهم ، كما هي الحال مع مايكل أوهينلون كبير الباحثين في معهد بروكينغ في واشنطن الذي اعرب عن ثقته بأن" فرص كبح الأزمة وحلها ما زالت كبيرة كما في السابق، ومن أجل ذلك ينبغي التمييز بين الأشياء غير السارة التي وقعت بالفعل، والاحتمالات السيئة التي يمكن أن نوقفها بمساعدة السياسة الصحيحة، والتحذيرات الواضحة والدوافع المحفّزة المعروضة على جميع الأطراف"،[36] ويبدو أن هذا ما يأمل به أوباما الذي لا يتوقف عن تكرار أن " الوضع صعب للغاية".[37]

وحسب تحليلات أوهينلون فان إدارة اوباما التي تطرح اللجوء إلى الحكمة بدلا من التهور تحسب الأمور في إطار قرب انتهاء ولاية الرئيس، وإمكانية تعامل الرئيس المقبل في البيت الأبيض بشكل مختلف مع حكومة فلاديمير بوتين انطلاقا مما أعلنه جوزيف دانفورد رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية الذي حذر من التهاون مع روسيا معتبرا انها تمثل تهديدا (وجوديا) للولايات المتحدة. من هنا يقترح اوهينلون حزمة حلول متكاملة تتلخص في:[38]

1.ان لدى الغرب الكثير من نقاط القوة اذا ما اراد التعامل بحزم مع روسيا لكن في الوقت نفسه فان الحل العسكري عبر الناتو لا يحظى بشعبية في دول اوربا والولايات المتحدة بل ان استطلاعا للرأي اجري في العديد من العواصم الاوربية، ونشرت نتائجه في 10 حزيران/ يونيو 2015، توصل الى رفض المواطنين لشن حرب على روسيا دفاعا عن أية دولة عضو في الناتو، مما يعني إن على الدول الأوربية أن تتجاهل المادة الخامسة من ميثاق الناتو التي تعد العدوان على أية دولة عضو فيه يقتضي ردا عسكريا مقابلا. لذا فان الأفضل استخدام أسلوب التهديد عبر نقل السلاح إلى المناطق القريبة من منطقة النزاع.

2. تواجه اوربا العديد من المشكلات لاسيما الاقتصادية مع اليونان وفي منطقة اليورو عموما، مما قد يلجئها إلى الانغلاق على الذات وتجنب التورط في أية صراعات في المنطقة.مما يقتضى مراعاة المشاغل الأوربية.

3. ان خمسا من ثماني دول أعضاء في الناتو شملها الاستطلاع (بريطانيا، فرنسا، اسبانيا،ايطاليا وألمانيا) تعارض فكرة تزويد بعض الأطراف الأوكرانية بالسلاح في الأزمة الراهنة. إلا إنها جميعا مع توظيف العقوبات ضد روسيا ضمن حزمة حلول للازمة في أوكرانيا.

4. تدرك الدول الغربية ان فلاديمير بوتين يحظى بشعبية كبيرة في روسيا على الرغم من المصاعب الاقتصادية التي تتعرض لها بلاده نتيجة للعقوبات الاقتصادية وهبوط اسعار النفط كما ان معظم الروس يؤيدون التدخل من اجل استعادة شرق أوكرانيا الى بلادهم. لذا ينبغي تطين المخاوف الروسية بشان عدم إمكانية انضمام أوكرانيا إلى الناتو في المستقبل القريب.

5. إن استمرار فرض العقوبات هو الحل الأفضل في المرحلة الراهنة.

وعلى الجانب الآخر ظهرت روسيا في هذه الأزمة فاعلا قويا يمكنه التأثير في معادلة التوازن الدولي ليس في أوربا فحسب بل أيضا في المنطقة العربية، إذ إن هناك وشائج واضحة بين التدخل الروسي في أوكرانيا والمشاركة العسكرية الروسية المباشرة في الأزمة السورية.ويمكن اجمال الاساليب التي اتخذتها روسيا لفرض رؤيتها من الصراع ب:

1.الإسراع بالتدخل العسكري في شرق أوكرانيا لفرض أمر واقع.

2.تأكيد الرغبة باستخدام القوة العسكرية في الساحة السورية (من تشرين الأول/ اكتوبر 2015 حتى التوصل الى اتفاق فبراير 2016لوقف إطلاق النار) لعرض الأسلحة الروسية المتطورة.[39]

3. التلويح بإمكانية استخدام السلاح النووي.

4. الإعلان عن الرغبة بالحل السياسي والمشاركة في المفاوضات من موقع قوة.

5. محاولة دفع الدول الغربية الى التعامل مع العديد من القضايا في حزمة واحدة، كما هي الحال مع الملف النووي الإيراني والأزمة السورية إلى جانب القضية الأوكرانية.
6. محاولة الرد على العقوبات الأوربية والأمريكية، بعقوبات متقابلة.
7. الضغط على أوكرانيا عبر المطالبة بالديون المستحقة عليها ورفع أسعار الطاقة.

مما تقدم يتضح ان لكلا الطرفين اوراقه الضاغطة في التعامل مع الازمة الا ان روسيا تبدو الاكثر تصميما ، كما ان التردد والمخاوف الاوربية اضعفت الضغوط الامريكية فضلا عن واقع دولي لايشجع على التصعيد او الحل، كما ان كل طرف ينظر الى الامور من زاوية مصالحه ليبقى الشأن الاوكراني الداخلي اخر اهتمامات الطرفين الغربي والروسي.

المبحث الرابع: اوكرانيا ومستقبل العلاقات الأمريكية – الروسية

ربما تمثل الأزمات المتعاقبة في العلاقات الأمريكية– الروسية فرصة لمراجعة طبيعة علاقات التنافس والتعاون بين هاتين الدولتين، اللتين لا يبدو انهما في وارد تجاوز المرحلة السابقة ، وما رافقها من صراعات وخلافات كادت تضع العالم أكثر من مرة على حافة الهاوية. ويبدو ان الأزمة الأوكرانية بما رافقها من تداعيات قد أثارت الكثير من التكهنات حول مستقبل العلاقات الأمريكية– الروسية ومصالح الدولتين في المنطقة. بينما تشير الوقائع إلى أن الصراع الذي كان قائما بين قطبي السياسة الدولية ابان الحرب الباردة ما عاد موجودا ولا فرصة لعودته مجددا والدلائل على ذلك:[40]

1. إن هناك الكثير من القضايا الدولية تتطلب التنسيق والتعاون بين الولايات المتحدة وروسيا منها ما كان متعلقا بتحقيق الوقاية من أسلحة الدمار الشامل والإرهاب.
2. إن كلا الدولتين لا ترغبان بوجود فراغ امني في أفغانستان وغيرها من الملاذات الآمنة للفصائل المسلحة المناهضة للجانبين كما هي الحال مع تنظيمات القاعدة وداعش.
3. إن قضية أوكرانيا وما يماثلها يمكن أن تحل عبر الدبلوماسية والجهود السياسية ولا حاجة لتحويلها إلى صراع مسلح بين الجانبين الأمريكي والروسي، ويبدي الرئيس

الأمريكي باراك اوباما اهتماما بالعقوبات رغم أنها تستغرق زمنا لتؤتي ثمارها ولكنها أفضل من الحلول العسكرية.

4. إن أمام الجانبين تحديات أخرى يمكنهما التعاون بشأنها لاسيما الصعود الصيني، والتهديدات العابرة للحدود، أو تهديد الدول النووية.

5. تسعى الولايات المتحدة من خلال العقوبات ولاسيما قانون ماغنيتسكي[41] الى ارغام روسيا على تبني معايير حقوق الانسان وفق الطريقة الأوربية.

6. لم تتعمد أي من روسيا أو الولايات المتحدة تخريب جهود الأخرى الرامية إلى المضي قدما، بل على العكس، يدرك كل من البلدين أن هناك ضرورة للتخلي عن عقلية الحرب الباردة ..

7. يدرك الأمريكيون أن مصالحهم تكمن في وجود روسيا مستقرة ومزدهرة ومترابطة بشكل وثيق مع العالم. واذا اعتبر أي من الطرفين الآخر عدوا جيو سياسيا رئيسا فان محصلة اللعبة ستكون صفرا لكليهما.

8. وفيما يتعلق ببناء منظومة دفاع صاروخي اميركية بالقرب من الحدود الروسية، فلن يقدم حلف شمال الأطلسي (الناتو) على الأرجح الضمانات القانونية التي طلبتها روسيا، بينما لن تتخلى الأخيرة عن معارضتها لإنشاء تلك المنظومة. ومن ثم، فقد يتواصل سباق التسلح.

المطلب الأول:تأثير احتمالات استمرار الأزمة الأوكرانية

من خلال ما سبق، ونتيجة لتضارب المصالح والنفوذ الجيوسياسي على الساحة الاوراسية بوجه عام والأوكرانية خصوصا، اذ تعد الأزمة هناك فتيلا ساخنا وملتهبا في حرب تعيد إلى الأجواء ما يشبه الحرب الباردة بين قطبي الصراع العالمي الولايات المتحدة الأميركية والغرب من جهة وروسيا من جهة أخرى، وفي ظل وجود عقبات حقيقية سواء سياسية او عسكرية او غير ذلك، وعدم استبعاد حدوث انقلاب عسكري جديد في أوكرانيا على السلطة التي وصلت إلى الحكم بانقلاب هي الأخرى نتيجة استمرار الصراع رغم التدخلات والوساطة الدولية، واستمرار سيطرة الانفصاليين على مناطق ونفوذ واسع في شرق أوكرانيا، تحول دون التوصل إلى هدنة سريعة أو قابلة

للاستمرار طويلا في ظل التشنج وانعدام الثقة بين جميع ألاطراف في الداخل والخارج، فإننا نغلب وفي أحسن الظروف طغيان الحلول السلمية في الأزمة ، على الحسم العسكري أو التدخل الروسي أو الغربي المباشر لما لذلك من انعكاسات خطيرة على المنطقة والعالم بأسره، ولكن من خلال تغليب مطالب ومصالح الانفصاليين بشكل او بآخر في المناطق الشرقية من أوكرانيا سواء كان ذلك بالانفصال والحكم الذاتي، إلا انه وعلى المدى المتوسط فان أزمات أوكرانيا ستستمر وتتفاقم، وتتواصل التدخلات الروسية والأمريكية في شانها الداخلي.[42]

ان الأزمة في اوكرانيا مرشحة للاستمرار في الزمن المنظور، لان حلها يرتبط بالعمل على إجراء تسويات في ساحات أخرى كما هي الحال في مساومة روسيا على تقديم تنازلات في قضية الملف النووي الإيراني، والأزمة السورية وغيرها من الملفات الساخنة، والتي هي مثار شد وجذب بينها وبين الولايات المتحدة ودول أوربا.

المطلب الثاني: تأثير انتهاء الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية – الروسية

قد يكون من المبكر الحديث عن نهاية أزمة أوكرانيا، ولكن المعلوم أن التدخلات الخارجية هي التي تطيل أمدها. لذا فان الجانبين الأمريكي والروسي سيسعيان إلى إعادة حساباتهما والتوافق لحل المشكلات العالقة بينهما، لاسيما وان دول أوربا تشجع على إنهاء الأزمة لانها تقع على تخومها وتتأثر بها، كما أن الاستقرار في أوربا يخدم المصالح الأمريكية.

وفيما يتعلق بالجانب الروسي فان الاستقرار في أوكرانيا ربما يوقف حرب أسعار النفط التي تم شنها في عام 2014وتواصلت في عام 2015و 2016، وأثرت كثيرا على الدخل القومي الروسي، الذي يعتمد على واردات النفط بشكل كبير.

إن استمرار الأزمة يعني استنزافا لطاقات أوكرانيا، واتساع نطاقها قد يحولها إلى ما يشبه الحالة السورية، وبالتأكيد فان الأوربيين لا يرحبون بموجات نزوح من دول مجاورة، بما تعنيه من مشكلات اقتصادية واجتماعية. كما ان أحدا في المنطقة لا يرغب بقيام روسيا بعمل عسكري أو احتلال أوكرانيا لان ذلك بالضرورة يعني تدخل

دول أوربية أو أن تتدخل الولايات المتحدة بنفسها او من خلال قوات الناتو، بحجة الدفاع عن الديمقراطية، وهو أمر بعيد عن التوقع.

فضلا عن ذلك فان استمرار الأزمة يمكن تتبعه نتائج اقتصادية سلبية واحتمال تأثر التجارة الأوربية بشكل خاص. ومن الممكن أن يتأثر سكان الدول البعيدة عن القارة الأوربية بنتائجها على التجارة العالمية إذ تأثرت حركة تجارة الحبوب وامدادتها ، وتعد أوكرانيا واحده من اكبر مصدري الذرة والقمح في العالم ومن ثم سيكون هناك احتمال كبير لارتفاع أسعارها.

وفيما يتعلق بأوكرانيا فإنها تعاني من عدم استقرارها الاقتصادي وتعاني من أزمة ديون بأكثر من 13 مليار دولار وزيادة على 16 مليار كان ينبغي دفعها قبل نهاية 2015 ويقول المحلل الاقتصادي (لولومير ميتون) ان أوكرانيا تحتاج للأموال حتى تتجنب انهيارا كاملا، ويزداد الأمر سواء مع إعلان روسيا تجميد مبلغ 15 مليار دولار بعد الا طاحة بمسئولين حلفاء لها. وتتعلق آمال اوكرانيا بالإنقاذ من قبل صندوق النقد الدولي الذي أعلنت مديرته (كرستين لاغارد) عن تقديم الصندوق دعما ماليا وقروضا تمتد لاربع سنوات مقابل ضمانات باجراءات اصلاحات اقتصادية داخلية تشمل رفع الدعم عن الطاقة، واصدار قوانين لمحاربة الفساد وما الى ذلك.[43]

المطلب الثالث: اتفاق التسوية

اتفقت الدول الاوربية المعنية بالازمة الأوكرانية والمجاورة لها على عقد قمة رباعية بمشاركة كل من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيريه الأوكراني بيترو بوروشينكو والفرنسي فرانسوا هولاند، فضلا عن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل وقد اطلق على القمة رباعية النورماندي وتوصلت في 15 فبراير/ شباط 2015 الى اتفاق وقف اطلاق النار في شرق أوكرانيا بعد مناقشات شاقه أجرتها الرباعية في مينسك، والذي اعلنه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 12 فبراير شباط 2015 ، وتضمن الاتفاق ايضا بدء سحب الاسلحة الثقيلة للجانبين من خط التماس ، واقامة منطقة امنية عرضها خمسة كيلومترات. ولم توافق قوى اليمين المتطرف الأوكراني على نزع سلاحها .[44]

وعلى الرغم من توصل القادة الأوروبيين والرئيسين الروسي والأوكراني إلى الاتفاق في مينسك على فرض وقف إطلاق نار، وإقامة منطقة منزوعة السلاح موسعة في أوكرانيا غير أن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل حذَّرت من عقبات كبرى لا تزال قائمة في ختام مفاوضات متواصلة وطويلة. أما الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند، فاعتبر أن اتفاق مينسك لا يضمن نجاحاً دائماً مؤكداً[45]. وقال رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون: إن العقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على روسيا بسبب الصراع في أوكرانيا لا يجب رفعها إلا في حال "غير الرئيس الروسي سلوكه"[46].

ويؤكد المراقبون ان هناك عقبات امام تنفيذ اتفاق مينسك في مقدمتها أن الرئيس الروسي لم يوقّع شيئاً عملياً، واقتصر الأمر بينه وبين الأوروبيين وكييف على إعلان دعم للنص الذي وقّعه الانفصاليون وموفدو الحكومة الاوكرانية برعاية روسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبفضل المبادرة الفرنسية الألمانية،فان الجانب الروسي يراهن على عامل الزمن في كسب المعركة بانتظار أن تصبح الحالة الاقتصادية في أوكرانيا على شفا الانهيار، ما سيؤدي عاجلاً أو آجلاً إلى اندلاع انتفاضة جديدة ضد الحكومة الأوكرانية الحالية.

الخاتمة

تعد الأزمة الأوكرانية فتيلا ساخنا وملتهبا يمكن ان يعيد اجواء الحرب الباردة بين قطبي الصراع العالمي الولايات المتحدة الأميركية والغرب من جهة وروسيا من جهة أخرى، نتيجة لتضارب المصالح والنفوذ الجيوسياسي على رقعة الشطرنج الاوراسية بوجه عام اذ تنظر روسيا إلى المناطق المجاورة لها والتي كانت الى زمن قريب ترتبط معها في كيان سياسي واحد، على انها وحتى الان جزءا لا يتجزأ من امنها القومي، وان التوترات في هذه المنطقة تؤدي إلى الإخلال بتوازن القوى القائم منذ اكثر من عقدين من الزمن.

وفي ظل وجود عقبات حقيقية سواء سياسية او عسكرية او غير ذلك، واستمرار سيطرة الانفصاليين على مناطق ونفوذ واسع في شرق أوكرانيا، تحول دون التوصل إلى هدنة سريعة او قابلة للاستمرار طويلا، مع التشنج وانعدام الثقة بين جميع ألاطراف

في الداخل والخارج، فـان الغالب طغيان الحلول السلمية على الحسم العسكري او التدخل الروسي أو الغربي المباشر لما لذلك من انعكاسات خطيرة على المنطقة والعالم بأسره، ولكن من خلال تغليب مطالب ومصالح الانفصاليين بشكل أو بآخر في المناطق الشرقية من أوكرانيا سواء كان ذلك بالانفصال او الحكم الذاتي، إلا انه وعلى المدى المتوسط فان أزمات اوكرانيا ستستمر وتتفاقم، وتتواصل التدخلات الروسـية الأمريكية في شانها الداخلي ما دامـت الجغرافية السياسـية قد اوقعتها بين تجاذبـات الاقوياء.

[1]) محمد عتريس، معجم بلدان العالم، الدار الثقافية للنشر، القاهرة 2000، ص 35.

[2]انعام جودت الجميل، الأزمةالأوكرانية، مطبعة ديما، أوكرانيا، خاركوف 2014، ص 54 (

[3]المصدر نفسه ، ص 32 ([3]

[4](Max Fishe, 9 questions about Ukraine you were too embarrassed to ask,washingtonpost, January 30, 2014 January 30, 2014.www.washingtonpost.com/blogs/worldviews/wp/2014/

[5]5) ايان انطوني، اليسون ج.ك.بايلز واخرون: النظام الاطلس– اوربي والامن العالمي، من بحوث كتاب، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي 2003، معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2003،ص ص 158–159.

[6]6) طالب حسين حافظ،0الازمة الاوكرانية وتداعياتها، بحث مقدم الى الملتقى الاستراتيجي الأول مع السفراء العرب والاجانب في بغداد 2014، ، ص 6

[7](Robert McMahon, Ukraine in Crisis, August 25, 2014,http://www.cfr.org/ukraine/ukraine-crisis/p32540

[8]8) انعام جودت الجميل، مصدر سبق ذكره، ص 20

9) .محمد بن سعيد الفطيسي، مستقبل الازمة الاوكرانية بين المطرقة الأمريكية والسندان الروسي،شبكة النبأ المعلوماتية، في 5/3/2015، على الرابط:

http://annabaa.org/news1206

[10]) طالب حسين حافظ،0الازمةالأوكرانية وتداعياتها، بحث مقدم الى الملتقى الاستراتيجي الأول مع السفراء العرب والاجانب في بغداد 2014، ص 2

[11]11) المصدر نفسه، ص 3

[12](Robert McMahon, Ukraine in Crisis

[13] (Abid

[14] (Henry Kissinger: To settle the Ukraine crisis, start at the end, washingtonpost, March 5, 2014

[15]15) مادلين اولبرايت، مذكرة الى الرئيس المنتحب، ترجمة عمر الايوبي، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص 177

[16]16) المصدر نفسه.

[17]17) عادل سمارة، موقع الاقتصاد السياسي في ازمة اوكرانيا، المنتدى الثقافي التنويري الفلسطيني، في 4/3/2014،رابط الموقع:

http://www.tanwer.org/tanwer/?news=2898

[18][19]18) المصدر نفسه.

19) جفري مانكوف، امن الطاقة الاوراسية ط 11، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي،2010، ص 25

---

[20]20) بدات فكرة الاتحاد الاوراسي باقامة اتحاد كمركي بين روسيا وكازاخستان وروسيا البيضاء، على ان تنضم اليها ارمينيا وكازاخستان، وتوسيع العلاقات الاقتصادية بين تلك الاطراف لاقامة الاتحاد الاوراسي، الا ان الأزمة الأوكرانية احبطت هذا المشروع الروسي الطموح بعد حاولت الحكومةالأوكرانية توقيع اتفاق مع الاتحاد الاوربي. انظر:

Nate Schenkkan,Why the Union Might Not Survive 2015,. Foreignaffair, December 26, 2014

[21](Zbigniew Brzezinski, strategic vision: America and the crisis of global power,Basic Books, A Member of the Perseus Books Group, New York, 2012,p267

[22](Patrick Armstrong,THE DESTRUCTION OF UKRAINE,May 27, 2014,http://www.russiaotherpointsofview.com/2014/05/the-destruction-of-ukraine.html.http://www.cfr.org/ukraine/ukraine-crisis/p32540

[23])Max Fisher,9 questions about Ukraine ,Op cit

[24])(Robert McMahon,Ukraine in Crisis, August 25, 2014,Op cit

[25] تركي صقر، مفاعيل الازمة الأوكرانية على الموقف الروسي، موقع البحث السوري، في 25/11/2014، لرابط:www.syriandays.com/?

page=show_det&select

[26] 26) مجلة درع الوطن، تأثيرات ازمة اوكرانيا على استراتيجيات حلف شمال الاطلسي،في 1/6/2014، مجلة عسكرية تصدر في الامارات العربية المتحدة. رابط الموقع:

http://www.nationshield.ae/home/details/files/%25D8%25AA%25D8%25A3%25D8%25AB%25D9%258A%25D8%25B1

[27] 27) انعام جودت الجميل، الأزمةالأوكرانية، مصدر سبق ذكره، ص

[28]28) جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية ط 1، الناشر : مكتبة مدبولي، القاهرة 1999، ص–ص 632–639

[29](By Max Fisher, Op cit .(washingtonpost)

[30](Fact Sheet,U.S. Department of State,U.S.-UKRAINE RELATIONS,January 15, 2015,http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/3211.htm

[31](Abid

[32](Abid

[33] (Steven Pifer , John Herbst, The Obama Doctrine and Ukraine, brookings, March 18, 2016, http://www.brookings.edu/blogs/order-from-chaos/posts/2016/03/18-us-support-for-ukraine-pifer-herbst

[34](Richard Weitz, U.S.-RUSSian Relation Beyond UkRaine: Realitie sand Recommendations Moving Forward,CENTER ON GLOBAL INTEREST, May2015,P1

[35](Abid

[36]) Michael O'Hanlon, We Need to Get Serious about Russia, Now, POLITICO MAGAZINE, July 12, 2015: http://www.politico.com/magazine/story/2015/07/we-need-to-get-tough-with-russia-now-120002

[37]) Abid

[38] **) Abid**

[39] **) Keir Giles, Russia's 'New' Tools for Confronting the West: Continuity and Innovation in Moscow's Exercise of Power, Chathamhouse, 21 March 2016,p2.**

[40]**)RichardWeitz,U.S.-RUSSianRelationBeyondUkRaine,Opcit**

[41]**41**) قانون ماغنيتسكي الذي مرره الكونغرس الأمريكي ويستهدف المسئولين الروس المتهمين بالتورط في وفاة المحامي الروسي سرجي ماغنتيسكي في السجن..

[42]**42**) ايفان ليبيديف، مصدر سبق ذكره.

[43]**43**) بيان صحفي صادر عن البنك الدولي،بيان السيدة كرستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي بشأن اوكرانيا، في **11/3/2015**. رابط الموقع:
https://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2015/pr15105a.pdf

44) قمة "رباعية النورماندي" بشأن أوكرانيا تواصل أعمالها في مينسك، موقع قناة ارتي. رابط الموقع:
arabic.rt.com/.../773714

[45]**45**) نقلا عن: محمد بن سعيد الفطيسي، مستقبل الازمة الاوكرانية بين المطرقة الامريكية والسندان الروسي، شبكة النبأ المعلوماتية في **5/3/2015**، على الرابط:
http://annabaa.org/arabic/strategicissues/1206

[46] **46**) نقلا عن المصدر نفسه